Annals of Agric. Sci., Moshtohor **ISSN 1110-0419**
Vol. 53(2) (2015), 349–361 **http://annagricmoshj.com**

معوقات التنمية الزراعية بمحافظة الوادي الجديد

د. سيد عبد النبي هيكل* **د حنان سعد الدين حامد *** **د . أميرة أحمد أحمد عيد***
*** مركز بحوث الصحراء**

المستخلص

استهدف البحث التعرف على درجة وجود معوقات التنمية الزراعية بمحافظة الوادي الجديد، وتحديد العلاقة بين درجة وجود معوقات التنمية الزراعية وبين المتغيرات المستقلة المدروسة، والتعرف على مقترحات المبحوثين للحد من درجة وجود معوقات التنمية الزراعية، وتم إجراء هذا البحث بمحافظة الوادي الجديد، واختيار عينة بلغت 185 مبحوثاً، وتم جمع بيانات البحث باستخدام استمارة استبيان أعدت خصيصاً لتحقيق أهداف البحث، واستخدم في عرض النتائج العرض الجدولى بالتكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما استخدم معامل الارتباط البسيط(بيرسون).

وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

– أن 23.1% من المبحوثين ذكروا أن معوقات التربة الزراعية موجودة بدرجة منخفضة، و ذكر 27.5 % منهم أن معوقات التربة الزراعية موجودة بدرجة متوسطة، وأن 49.4% رأوا أن معوقات التربة الزراعية موجودة بدرجة مرتفعة

– تبين أن 22.7% من المبحوثين ذكروا أن معوقات الري من المياه الجوفية موجودة بدرجة منخفضة، و ذكر 24.9 % أن معوقات الري من المياه الجوفية موجودة بدرجة متوسطة، وأن 52.4% رأوا أن معوقات الري من المياه الجوفية موجودة بدرجة مرتفعة.

– توضح النتائج أن 20.8% من المبحوثين ذكروا أن معوقات الصرف الزراعي موجودة بدرجة منخفضة، وأن 34.7 % منهم رأوا أن معوقات الصرف الزراعي موجودة بدرجة متوسطة، وذكر 44.5% منهم أن معوقات الصرف الزراعي موجودة بدرجة مرتفعة.

– تظهر النتائج أن 24% من المبحوثين ذكروا أن معوقات تسويق المنتجات الزراعية موجودة بدرجة منخفضة، وذكر 29.7 % منهم أن معوقات تسويق المنتجات الزراعية موجودة بدرجة متوسطة، وأن 46.3% رأوا أن معوقات تسويق المنتجات الزراعية موجودة بدرجة مرتفعة.

– أشارت النتائج أن 12.3% من المبحوثين ذكروا أن معوقات العمل الإرشادي الزراعي موجودة بدرجة منخفضة، و ذكر 32.1 % أن معوقات العمل الإرشادي الزراعي موجودة بدرجة متوسطة، وأن 55.6% رأوا أن معوقات العمل الإرشادي الزراعي موجودة بدرجة مرتفعة.

تبين النتائج أن 20.7% من المبحوثين ذكروا أن المعوقات الكلية موجودة بدرجة منخفضةً، في حين كان 28.3% منهم رأوا أن المعوقات الكلية موجودة بدرجة متوسطة ، وذكر 51.0 % أن المعوقات الكلية موجودة بدرجة لمرتفعةً.

– توضح النتائج وجود علاقة معنوية عند مستوى 0.01 بين السن، ودرجة تعليم المبحوث، ودرجة القيادة، ودرجة الاتجاه نحو المستحدثات الزراعية، بينما كانت العلاقة معنوية عند مستوى 0.05 مع مساحة الحيازة الزراعية، وعدد سنوات الخبرة في العمل المزرعى ، ودرجة الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي وبين درجة وجود معوقات التنمية الزراعية

– ذكر المبحوثين عدد من المقترحات أهمها: ضرورة تبطين قنوات الري والصرف الزراعي ، و العمل على زيادة أعداد المرشدين الزراعيين، و الحد من حفر الآبار العشوائية غير المرخصة، وضرورة إنشاء جمعيات تعاونية لتسويق المنتجات الزراعية، و توفير المعينات الإرشادية المناسبة لسهولة توصيل المعلومات للمزارع.

المقدمة والمشكلة البحثية

لاشك أن الزراعة المصرية تتجه نحو التقدم الزراعي بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية بفكر يمهد الطريق لتقدمها معتمداً على تطبيق العديد من المستحدثات الزراعية التي تعمل على زيادة الإنتاجية الزراعية والوصول لأعلى دخل يعمل على تحسين مناحي الحياة .

لذا فإن الزراعة بمصر هي الدعامة الأساسية للبنيان للاقتصاد ي والاجتماعي حيث تسهم بنصيب كبير في إحداث التنمية الشاملة وفي النهوض بالمجتمع وتزداد أهميتها باعتبارها مهنة يرتبط بها وبأنشطتها المختلفة أكثر من نصف عدد السكان سواء في النشاط الإنتاجي والتسويقي والتصنيعي للزراعة، وتتعاظم أهمية الزراعة في الوقت الراهن نظراً لوجود فجوة غذائية لازالت كبيرة ومؤثرة في الاقتصاد القومي مما يجعل قضية تأمين الغذاء من أهم الأولويات التي يجب الاهتمام بها والعمل دوماً على تضيق تلك الفجوة وتحجيمها بل إن طموحات المجتمع أصبحت لا تقنع

إلا بتحقيق الاكتفاء الذاتي ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية وأكبر معدل تنمية للموارد الزراعية المتاحة حالياً أو تلك التي يجب إتاحتها مستقبلا سواء من المساحة الأرضية أو مياه الري اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي (جمعة، 2010، ص6).

ويعتبر قطاع الزراعة أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في منظومة الاقتصاد المصري بما يحققه من أمن غذائي يساهم في دعم للدخل القومي وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وزيادة الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي مع المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على تنميتها من خلال إستراتيجية التنمية الزراعية التي أعدتها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لاستخدام الأساليب والتقنيات الزراعية التي تنتجها مراكز البحوث الزراعية ويقوم الإرشاد الزراعي بنقلها للزراع الأمر الذي يؤدى لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية لدفع عملية التنمية الزراعية، وتحول أسلوب الزراعة من الأسلوب التقليدي المعتمد بشكل أساسي على الأيدي العاملة إلى أسلوب متطور تستخدم فيها أحدث الآليات والمعدات الزراعية وهو ما يلزم معه بذل جهد متواصل لتطبيق الأفكار المستحدثة والصالحة للتطبيق في كافة مجالات الإنتاج الزراعي (سليم ،1995 ، ص146).

وتعتبر التنمية عملية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فهي تعمل على تحقيق الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها بهدف رفع مستوى المعيشة من خلال النظم الاقتصادية والاجتماعية، وتعتمد عمليات التنمية بصفة رئيسية علي تعبئة كافة الإمكانات والطاقات وتحديد مراحل التقدم إلي جانب تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الاحتياجات الأساسية، ومما لاشك فيه أن التنمية هدف لكل المجتمعات المتقدمة والنامية، ولذا فهي تشمل جميع نواحي المجتمع، وتساهم في تطوير الإنسان ليصبح أكثر قدرة وإقبالا وفهما للعمل، وتحقيق تنمية قادرة علي البقاء والاستمرار والحياة (إقبال السمالوطي ،2001، ص5).

وتعددت مفاهيم التنمية حيث ركز بعضها على توفير الخدمات والمشروعات المختلفة على مستوى الدولة، وركز البعض الأخر على تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وتكامل الجوانب المادية والبشرية، وتكامل البناء الاجتماعي ، وتكامل الخدمات المختلفة، وهي مجموعة العمليات التي يجرى التخطيط لها ويتم تنفيذها على أساس الجهود الأهلية والجهود الحكومية لتحسين أحوال المجتمع وربط هذه العمليات بالإصلاحات الكبرى على أن تخطط وتنفذ على مستوى الدولة وتتم عمليات تنمية المجتمع من خلال السيطرة على الموارد البشرية والمادية أو للتفاعل بين الجانب الطبيعي والاجتماعي من أجل الرخاء والتقدم لجميع الأفراد (الأمام، 2006، ص 222).

واستمرت الزراعة تعاني من مشكلاتها المتعددة سواء الطبيعية منها المتعلقة بالموارد المائية والجوية ونقص العناصر الغذائية في التربة وزيادة الملوحة وإعادة التمليح، أو الاقتصادية المرتبطة بتفتيت حجم الحيازات الزراعية في إطار انتشار الملكية الخاصة، وتخلف أساليب الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى المشكلات الاجتماعية، وخاصة سوء التوزيع، واستمرار ضعف البنية المؤسسية وقصور التنمية البشرية في ظل غياب متطلبات التنمية الريفية المتكاملة، لذلك لا بد من التأكيد على الجهود الزراعية المشتركة من خلال التكامل الاقتصادي للتغلب على هذه المشكلات والقضاء عليها(الكفرى، 2013، ص1).

وتعد التنمية الزراعية في مصر من الضروريات الملحة للنهوض بالكفاءة الإنتاجية الزراعية وتلبية احتياجات السكان الغذائية في ظل معدلات الزيادة السكانية المضطردة وما يترتب عليها من زيادة الطلب علي المواد الغذائية، وأيضاً للتغلب علي محدودية الرقعة الزراعية.ولذلك اهتمت الحكومة المصرية بالعمل علي إعادة توزيع السكان فوق المساحة الأرضية فأعلنت عن سياستها التي تهدف إلي تنمية هذه المجتمعات والخروج من الوادي الضيق إلي آفاق أرحب خارج هذا الوادي لتعمير وتنمية الصحاري المصرية، وذلك من خلال تشجيع العمليات التنموية في المناطق الصحراوية والعمل على تطوير التقنيات المستخدمة في العمليات الزراعية حيث تعد التنمية الزراعية أحد العوامل التي تؤدى إلى الاستقرار البشرى في المناطق الصحراوية(عبد الحكيم، 1997، ص184).

وقد أعطت الدولة اهتماماً خاصاً بقطاع الزراعة فقامت بتدعيمه من خلال عمليات الاستصلاح والاستزراع وأيضاً بعلاج مشكلات تدهور الأراضي الزراعية وهى أحد اهتمامات إستراتجية التنمية الزراعية حتى عام 2017 (المجلة الزراعية، يناير 2000، ص ص 67، 69).

وتعد محافظة الوادي الجديد من أهم المناطق التي تسعى الدولة إلى أحداث نهضة تنموية زراعية بها من خلال تفعيل آليات التنمية الزراعية، حيث ترتبط بأنشطة تنموية متعددة تشكل وضعاً جديداً يجب التخطيط له وفق منهج علمي يراعى كافة الاعتبارات التنموية، لذا فقد أصبح لدى المهتمين بالتنمية الزراعية بالمحافظة رؤية مختلفة في طبيعتها عن غيرها من المناطق الأخرى وذلك لاختلاف عناصر الإنتاج الزراعي فضلا عن اختلاف عناصر المحيط الاقتصادي والاجتماعي التي تمارس من خلاله جهود التنمية، إلا أن جهود التنمية الزراعية تواجهها بعض المعوقات التي تحد من عمليات التنمية الزراعية وتم التعرف على المعوقات من خلال دراسة استكشافية قام بها الفريق البحثي في مرحلة الأعداد للبحث وهى تنقسم إلى : المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية، و المعوقات الخاصة بالري من المياه الجوفية، والمعوقات الخاصة بالصرف الزراعي، والمعوقات الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية، وأخيرا المعوقات الخاصة بالعمل الإرشادي الزراعي وتتمثل المعوقات لخاصة بالتربة الزراعية الآتي ذكره: زحف الكثبان الرملية وعدم تثبيتها، و انجراف الغطاء النباتي للتربة بواسطة الرياح، نقص مياه الري في فصل الصيف، والاستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات الكيماوية، وتطبيل التربة الزراعية،و عدم إجراء تحاليل للتربة الزراعية، و البناء على التربة الزراعية.ثم المعوقات الخاصة بالري

من المياه الجوفية والتي تتمثل في الإفراط في استخدام مياه الري عن طريق الغمر، وعدم تبطين المساقى الرئيسية والفرعية، عدم القدرة على التحكم في مياه الآبار الذي يزيد معدل تصرفها عن احتياج المحاصيل، و عدم إغلاق الآبار العشوائية غير المحكمة، وعدم تطبيق نظم الري الحديثة،و كثرة أعطال ماكينات الآبار الجوفية،و نقص السولار اللازم لتشغيل ماكينات الري، والسحب الجائر من الآبار الجوفية، و ارتفاع أسعار حفر الآبار الجوفية، كما تتمثل المعوقات الخاصة بالصرف الزراعي في التالي ذكره: تحول الأرض الزراعية إلى سبخا ت ملحية، وعدم تطهير المصارف أدى لتمليح الأرض الزراعية، و وتدهور المحاصيل بسبب انخفاض كفاءة شبكة الصرف الزراعي،و مياه الصرف الزراعي أدت لارتفاع منسوب الماء الأرضي بالتربة الزراعية،وتجمع مياه الصرف في المواقع المنخفضة يكون بحيرات من المياه المالحة تضر بالبيئة الزراعية، ثم المعوقات الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية متمثلة في الآتي: انخفاض أسعار توريد المنتجات الزراعية، وارتفاع أسعار نقل الخدمات الزراعية، و بعد المسافات بين الوادي والمحافظات الأخرى، وعدم إنشاء أسواق مركزية لتسويق المنتجات الزراعية، وتحكم التجار في الزراع لتسويق منتجاتهم، وعدم وجود تنسيق بين بنك الائتمان الزراعي والزراع في تسويق منتجاتهم ، وأخيرا المعوقات الخاصة بالعمل الإرشادي الزراعي والتي تتمثل في التالي ذكره: اتساع نطاق الأشراف للمرشد الزراعي، وقلة عدد المرشدين الزراعيين، وزيادة عدد الزراع في نطاق عمل المرشد الزراعي، وعدم توفير وسائل الانتقال للوصول للمزارعين بالقرى، واقتصار المراكز الإرشادية على المدن، وقلة المعينات الإرشادية لشرح التوصيات الإرشادية للزراع، وعدم قيام وزارة الزراعة بتعيين مرشدين زراعيين بعد إحالة القدامى للمعاش. مما أثر على التنمية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة.

ومن هنا برزت مشكلة البحث باعتبار ما سبق فرصة إرشادية تستوجب التدخل من قبل جهاز الإرشاد الزراعي باعتباره كيان تعليمي يهدف لحل المعوقات التي تواجه التنمية الزراعية والتي تكون عائق أمامها وذلك من خلال الجهود الإرشادية التعليمية، حيث أن دور الإرشاد الزراعي هو أحداث تغييرات سلوكية وتأخذ هذه التغييرات أشكالا متعددة تبدأ بتغيير المعارف وتعديل الاتجاهات وتغيير في الممارسات لإحداث التغير المأمول وهى نقل المعارف المستحدثة من نتائج البحوث والتوصيات العلمية التي تساهم في الحد من المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية والمعوقات الخاصة بالري من المياه الجوفية، والمعوقات الخاصة بالصرف الزراعي والمعوقات الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية والمعوقات الخاصة بالعمل الإرشادي الزراعي التي تواجه التنمية الزراعية بمحافظة الوادي الجديد

أهداف البحث:

- التعرف على درجة وجود معوقات التنمية الزراعية المدروسة بمحافظة الوادي الجديد.
- تحديد العلاقة بين درجة وجود معوقات التنمية الزراعية المدروسة، وبين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين.
- التعرف على مقترحات المبحوثين للحد من درجة وجود معوقات التنمية الزراعية المدروسة بمحافظة الوادي الجديد.

الفرض البحثي:

نظراً لأن الأهداف البحثية استكشافية فيما عدا الهدف الثاني فقد تم صياغة الفرض البحثي التالي:توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وهى: السن، ودرجة تعليم المبحوث، ومساحة الحيازة الزراعية، عدد سنوات الخبرة في العمل المزرعى ، ودرجة الاتجاه نحو المستحدثات الزراعية، ودرجة القيادة ، ودرجة الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي، وبين درجة وجود معوقات التنمية الزراعية المدروسة بمحافظة الوادي الجديد، وقدتم وضع هذا الفرض في صورته الصفرية حتى يمكن اختباره.

التعريف الإجرائي لمعوقات التمنية الزراعية: يقصد بها في هذا البحث المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية، والمعوقات الخاصة بالري من المياه الجوفية، والمعوقات الخاصة بالصرف الزراعي، والمعوقات الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية، والمعوقات الخاصة بالعمل الإرشادي الزراعي.

الطريقة البحثية

منطقة البحث:

أجرى هذا البحث بمحافظة الوادي الجديد وهى تقع في جنوب غرب جمهورية مصر العربية، وتشترك في الحدود الدولية مع ليبيا غربا والسودان جنوبا أما حدودها الداخلية فهي تشترك مع حدود محافظات المنيا والجيزة ومرسى مطروح شمالا ومحافظات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان شرقا، وتنقسم المحافظة إدارياً إلى خمسة مراكز إدارية تضم 47 وحدة محلية و177 قرية تابعة يقطنها نحو 234 ألف نسمة. وتعتبر الموارد المائية هي العامل الأساسي لتوزيع المراكز العمرانية، وكذلك توافر التربة الصالحة للزراعة ، كما أن الطرق والمواصلات تعتبر العامل الرئيسي في تطور المراكز العمرانية، وبناءً على إستراتيجية التنمية بالوادي الجديد التي تهدف إلى استصلاح وزراعة 500 ألف فدان منتشرة بربوع المحافظة بهدف

إحداث نمو اقتصادي سوف ينجم عنه إحداث تغييرات هيكلية في التكوين السكاني بالمحافظة وصولاً للتكوين الأمثل المتوافق مع متطلبات المستوى الاقتصادي المتوقع وما اتخذته المحافظة من ترجمة هذه الإستراتيجية وهى زيادة عدد السكان بالمحافظة جذباً من المحافظات المجاورة مع زيادة الناتج الإجمالي تحقيقاً لخطة الدولة في هذا الشأن، ومن هذا المنطلق تسعى المحافظة إلى التوسع في تنمية الزراعات التي تتناسب مع طبيعة مناخ محافظة الوادي الجديد حي تنفرد بمناخ يختلف عن معظم محافظات الجمهورية، مما يمكنها الدخول في زراعات مبكرة تتمتع بميزة نسبية في الجودة والسعر ودخولها الأسواق مبكرا مما تعطى سعرا مرتفعا عن مثيلاتها التي تزرع في المواعيد المتعارف عليها في معظم محافظات الجمهورية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الخارجة، 2015).

شاملة البحث وعينته:

تمثلت شاملة البحث في القرى المختارة وهى الأكثر تعرض للمعوقات والمشكلات التي تحد من التنمية الزراعية وتم اختيار عشرة قرى هي: قرية ناصر الثورة(212) مزارع وقرية جناح(189) مزارع من مركز الخارجة، وقرية درب الأربعين الأولى تبلغ(187) مزارع ، وقرية درب الأربعين الثانية (167) مزارع بمركز باريس، وقرية الزيات(173) مزارع، وقرية الشيخ مرزوق (164) مزارع بمركز بلاط، وقرية الهندوا (171) مزارع، وقرية بدخلو(179) بمركز الداخلة، وقرية ابو منقار (217) مزارع وقرية اللواء صبيح (191) مزارع بمركز الفرافرة، وبذلك فقد بلغت حجم شاملة البحث بقرى الدراسة تمثل 1850 مزارعاً، وتم اختيار عينة عشوائية منتظمة بنسبة 10% من شاملة الزراع فبلغت (185) مزارعاً من إجمالي الشاملة، وقد تم اختيار الزراع بنفس النسبة بكل قرية من قرى الدراسة فكانت (21) مزارع بقرية ناصر الثورة، (19) مزارع بقرية جناح بمركز الخارجة، و(19) مزارع بقرية درب الأربعين الأولى، و(17) مزارع بقرية درب الأربعين الثانية بمركز باريس و(17) مزارع بقرية الزيات، و(16) مزارع بقرية الشيخ مرزوق بمركز بلاط، و (17) مزارع بقرية الهندوا، و (18) مزارع بقرية بدخلو بمركز الداخلة، و(22) مزارع بقرية أبو منقار، و(19) مزارع بقرية اللواء صبيح بمركز الفرافرة.

أداة جمع البيانات:

جمعت بيانات البحث عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين بواسطة استمارة استبيان سبق إعدادها واختبارها مبدئياً على عينة قدرها (40) مزارعاً بقرية تنيده بمركز الداخلة خلال شهر يناير 2015، وقد تم أجراء التعديلات اللازمة في استمارة الاستبيان بحيث أصبحت صالحة للقيام بجمع البيانات الميدانية التي تحقق أهداف البحث، وتم ذلك نهاية شهر فبراير 2015، وتألفت استمارة الاستبيان من ثلاثة أجزاء تضمن الجزء الأول المتغيرات المستقلة المدروسة وهى : السن، ودرجة تعليم المبحوث، ومساحة الحيازة الزراعية، عدد سنوات الخبرة في العمل المز رعى ، ودرجة الاتجاه نحو المستحدثات الزراعية، ودرجة القيادة ، ودرجة الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي ، أما الجزء الثاني من الاستمارة فأشتمل على تحديد درجة وجود معوقات التنمية الزراعية، ثم الجزء الثالث للتعرف على مقترحات المبحوثين للحد من درجة وجود معوقات التنمية الزراعية.

المعالجة الكمية للمتغيرات

أولاً: المتغيرات المستقلة

1- السن: تم قياس السن بسؤال المبحوث عن سنه لأقرب سنة ميلادية وقت تجميع بيانات البحث، ومعبراً عنه بالأرقام الخام.

2- درجة تعليم المبحوث: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن حالته التعليمية وعدد سنوات تعليمه الرسمي، وقسم المبحوثين من حيث تعليمهم إلى ثلاث فئات أمي، ويقرأ ويكتب بدون تعليم رسمي، ومتعلم تعليم رسمي، وقد أعطيت درجة الصفر للشخص الأمي، وقد أعتبر من يقرأ ويكتب بدون شهادة دراسية معادلاً لمن أتم الصف الرابع الابتدائي وأعطى له أربع درجات، أما بقية المبحوثين فقد أعطى لكل مبحوث درجة عن كل سنة للسنوات التي قضاها بالتعليم، وبذلك أمكن الحصول على درجة تدل على تعليم المبحوث.

3- مساحة الحيازة الزراعية: قيس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن عدد الأفدنة الزراعية التي يحوزها لأقرب فدان، ومعبراً عنه بالأرقام الخام.

4- **عدد سنوات الخبرة فى العمل المزرعى:** قيس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن عدد السنوات التى قضاها في العمل الزراعي ومعبراً عنها بالأرقام الخام

5- **درجة الاتجاه نحو المستحدثات الزراعية:** قيس هذا المتغير بمقياس يتكون من ثماني عبارات اعتبرت كل عبارة منها متدرج لأنماط الاستجابة، والذي يتألف من ثلاث استجابات هي موافق، سيان، غير موافق وقد أعطيت لهذه الاستجابات درجات تنحصر بين 3-1 في حالة العبارات الإيجابية، والعكس في حالة العبارات السلبية، وقد بلغ الحد الأعلى للدرجة وفقاً لهذا المقياس 24 درجة، والحد الأدنى 8 درجات، وتعبر مجموع درجات المبحوث عن اتجاهه نحو المستحدثات الزراعية. وبحساب قيمة معامل ألفا وجد أنها تساوى0.72 وهذه القيمة تشير إلي معامل ثبات مقبول.

6- درجة القيادة: استخدم أسلوب التقدير الذاتي في قياس هذا المتغير، أي إدراك المبحوث لنفسه كمصدر قيادي بين أفراد قريته، وأعطيت الدرجات (3، و 2، و1، صفر) للاستجابات (كثيراً، وأحياناً، ونادراً، ولا) على الترتيب، وبلغ الحد الأعلى للدرجة وفقاً لهذا المقياس 15 درجة، والحد الأدنى صفر، وتعبر مجموع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث عن درجة القيادة، وبحساب قيمة معامل ألفا وجد أنها تساوى0.66 ، وهذه القيمة تشير لمعامل ثبات مقبول.

7- **درجة الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي:** استخدم في قياس هذا المتغير مقياس يتكون من أحدى عشر عبارة اعتبرت كل عبارة منها متدرجة لأنماط الاستجابة، والذي يتألف من ثلاث استجابات هي موافق، سيان، غير موافق، وقد أعطيت لهذه الاستجابات درجات تنحصر بين 3-1 في حالة العبارات الإيجابية، والعكس في حالة العبارات السلبية، وقد بلغ الحد الأعلى للدرجة وفقاً لهذا المقياس33 درجة، والحد الأدنى 11 درجة، وبجمع الدرجات التي حصل عليها المبحوث من وحدات المقياس أمكن الحصول على درجة تعبر عن اتجاه الزراع نحو الإرشاد الزراعي. وبحساب قيمة معامل ألفا وجد أنها تساوى 0.71 وهذه القيمة تشير إلي معامل ثبات مقبول.

ثانيا: المتغير التابع :

درجة وجود معوقات التنمية الزراعية: وهي الدرجة التي يحصل عليها المبحوث نتيجة استجابته على مجموعة من الأسئلة التي تكشف عن درجة وجود المعوق فأعطى له ثلاث درجات لكل معوق موجود بدرجة كبيرة، ودرجتان لوجوده متوسطة، ودرجة واحدة لوجوده بدرجة منخفضة، ثم جمعت درجات المبحوثين في البنود السابقة وبذلك أمكن الحصول على درجة كلية لوجود معوقات التنمية الزراعية.

ثالثاً : مقترحات المبحوثين للحد من معوقات التنمية الزراعية:

وقد تم ذلك من خلال سؤال المبحوث عن مقترحاته للحد من معوقات التنمية الزراعية.

أدوات التحليل الإحصائي:

استخدم في عرض البيانات الوصفية العرض الجدولي بالتكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك استخدم معامل الارتباط البسيط(بيرسون) لاختبار الفروض الإحصائية وتحديد معنوية أو عدم معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المدروسة.

النتائج ومناقشتها

يتناول هذا الجزء عرضاً لأهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يتعلق بالتعرف على درجة وجود معوقات التنمية الزراعية، وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة، وبين درجة وجود معوقات التنمية الزراعية ، والتعرف على مقترحات المبحوثين للحد من معوقات التنمية الزراعية.

أولا : درجة وجود معوقات التنمية الزراعية

أ- درجة وجود المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية

لتحديد درجة وجود المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية فقد تم سؤال المبحوثين عن عدد من البنود المتعلقة بالمعوقات الخاصة بالتربة الزراعية، كما هو موضح بالطريقة البحثية، وباستخدام مجموع قيم البنود التي تم الحصول عليها من استجابات المبحوثين على هذه البنود نحصل على درجة وجود المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية، وانحصرت درجات المعوقات لهذه البنود بين 7 درجات كحد أدنى و 21 درجة كحد أقصى بمتوسط حسابي 12.426 درجة، وانحراف معياري 3.148 درجة، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هي: معوقات منخفضة (أقل من13 درجة)، ومعوقات متوسطة (من 13 درجة – إلى أقل من 18 درجة)، ومعوقات مرتفعة (18 درجة فأكبر). وتوضح النتائج بالجدول (1) أن نحو 23.1% من المبحوثين يقعوا في درجة وجود معوقات التربة الزراعية المنخفضة، و حوالي 27.5 % منهم يقعوا في درجة وجود معوقات التربة الزراعية المتوسطة، ونحو 49.4% يقعوا في درجة وجود معوقات التربة الزراعية المرتفعة، وتبين النتائج أن 76.9% كانوا من ذوى درجة وجود معوقات التربة الزراعية المتوسطة والمرتفعة.

جدول (1) توزيع المبحوثين وفقاً لدرجة وجود معوقات التربة الزراعية

البيان فئات المبحوثين وفقا لدرجة وجود معوقات التربة الزراعية	عدد	%
معوقات منخفضة (اقل من13 درجة)	43	23.1
معوقات متوسطة (من 13درجة – إلى أقل من 18 درجة)	51	27.5
معوقات مرتفعة (18 درجة فأكثر)	91	49.4
المجموع	185	100

وللتعرف على درجات وجود معوقات التربة الزراعية ، تم حساب متوسط درجات المعوقات لكل بند من البنود كما هو مبين بالجدول (2) وذلك عن طريق ضرب التكرارات في وزن العبارة ثم قسمة الناتج على مجموع العينة وتبين أن المتوسط العام لبنود معوقات التربة الزراعية 2.04 درجة بنسبة 68%، ولقد أتضح أن أكثر المعوقات في هذا الخصوص هي: زحف الكثبان الرملية وعدم تثبيتها زحف الكثبان الرملية وعدم تثبيتها بمتوسط 2.87 درجة بنسبة 95.7% من الدرجة القصوى للمعوقات وهى (3 درجات)، ثم تلي ذلك انجراف الغطاء النباتي للتربة بواسطة الرياح بمتوسط 2.53 درجة بنسبة 84.3%، ويليه نقص مياه الري في فصل الصيف بمتوسط 2.36درجة بنسبة 78.7%، وتلي ذلك الاستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات الكيماوية بمتوسط 1.79 درجة بنسبة 59.7%، ثم تطبيل التربة الزراعية بمتوسط 1.84درجة بنسبة 61.3%، ويليه عدم إجراء تحاليل للتربة الزراعية بمتوسط 1.37 درجة بنسبة 45.7%، وأخيراً البناء على التربة الزراعية بمتوسط 1.49 درجة بنسبة 49.7 %.

جدول (2) المتوسطات والنسب المئوية لدرجات وجود معوقات التربة الزراعية

البيان بنود معوقات التربة الزراعية	متوسط درجة وجود معوقات التربة الزراعية	%	درجة وجود المعوق	الترتيب
1- زحف الكثبان الرملية وعدم تثبيتها	2.87	95.7	مرتفعة	1
2- انجراف الغطاء النباتي للتربة بواسطة الرياح	2.53	84.3	مرتفعة	2
3- نقص مياه الري في فصل الصيف	2.36	78.7	مرتفعة	3
4- الاستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات الكيماوية	1.79	59.7	متوسطة	5
5- تطبيل التربة الزراعية	1.84	61.3	متوسطة	4
6- عدم إجراء تحاليل للتربة الزراعية	1.37	45.7	منخفضة	7
7- البناء على التربة الزراعية	1.49	49.7	منخفضة	6
المتوسط العام	2.04	68.0	متوسط	-

ب- درجة وجود المعوقات الخاصة بالري من المياه الجوفية

لتحديد درجة وجود المعوقات الخاصة بالري من المياه الجوفية فقد تم سؤال المبحوثين عن عدد من البنود المتعلقة بمعوقات الري من المياه الجوفية، كما هو موضح بالطريقة البحثية، وباستخدام مجموع قيم البنود التي تم الحصول عليها من استجابات المبحوثين على هذه البنود نحصل على درجة وجود معوقات الري من المياه الجوفية، وانحصرت درجات المعوقات لهذه البنود بين 9 درجات كحد أدنى و 27 درجة كحد أقصى بمتوسط حسابي 17.465 درجة، وانحراف معياري 5.720 درجة وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هي: معوقات منخفضة (أقل من16 درجة)، ومعوقات متوسطة (من 16 درجة – إلى أقل من 21 درجة)، ومعوقات مرتفعة (21 درجة فأكبر). وتوضح النتائج بالجدول رقم (3) أن نحو 22.7% من المبحوثين يقعوا في درجة وجود معوقات المياه الجوفية المنخفضة، و حوالي 24.9 % منهم يقعوا في درجة وجود معوقات الري من المياه الجوفية المتوسطة، ونحو 52.4% يقعوا في درجة وجود معوقات المياه الجوفية المرتفعة، وتبين النتائج أن 77.3% كانوا من ذوى درجة وجود معوقات الري من المياه الجوفية المتوسطة والمرتفعة.

جدول (3) توزيع المبحوثين وفقاً لدرجة وجود معوقات الري من المياه الجوفية

البيان فئات المبحوثين وفقا لدرجة وجود معوقات الري من المياه الجوفية	عدد	%
معوقات منخفضة (اقل من16 درجة)	42	22.7
معوقات متوسطة (من 16درجة – إلى أقل من 21 درجة)	46	24.9
معوقات مرتفعة (21 درجة فأكثر)	97	52.4
المجموع	185	100

وللتعرف على درجات وجود معوقات الري من المياه الجوفية، تم حساب متوسط درجات المعوقات لكل بند من البنود كما هو مبين بالجدول (4) وذلك عن طريق ضرب التكرارات في وزن العبارة ثم قسمة الناتج على مجموع العينة وتبين أن المتوسط العام لبنود معوقات المياه الجوفية 2.15

درجة بنسبة 71%، ولقد أتضح أن أكثر المعوقات في هذا الخصوص هي: الإفراط في استخدام مياه الري عن طريق الغمر بمتوسط 2.57 درجة بنسبة 85.6% من الدرجة القصوى للمعوقات وهى (3 درجات)، وعدم تبطين المساقى الرئيسية والفرعية بمتوسط 2.23 درجة بنسبة 74.3%، ثم عدم القدرة على التحكم في مياه الآبار الذي يزيد معدل تصرفها عن احتياج المحاصيل بمتوسط 2.46درجة بنسبة 82%، ويلي ذلك عدم إغلاق الآبار العشوائية غير المحكمة بمتوسط 1.83 درجة بنسبة 61%، ثم عدم تطبيق نظم الري الحديثة بمتوسط 1.49درجة بنسبة 49.7%، كثرة أعطال ماكينات الآبار الجوفية بمتوسط 1.75 درجة بنسبة 58.3%، ثم نقص السولار اللازم لتشغيل ماكينات الري بمتوسط 1.48 بنسبة 49.3%، ويليه السحب الجائر من الآبار الجوفية بمتوسط 2.68 درجة بنسبة 89.3%، وأخيراً ارتفاع أسعار حفر الآبار الجوفية بمتوسط 2.89درجة بنسبة 96.3 %.

جدول (4) المتوسطات والنسب المئوية لدرجة وجود معوقات الرى من المياه الجوفية

البيان	متوسط درجات وجود معوقات المياه الجوفية	%	درجة وجود المعوق	الترتيب
بنود معوقات الرى من المياه الجوفية				
1- الإفراط في استخدام مياه الري عن طريق الغمر	2.57	85.6	مرتفعة	3
2- عدم تبطين المساقى الرئيسية والفرعية	2.23	74.3	مرتفعة	5
3- عدم القدرة على التحكم في مياه الآبار الذي يزيد معدل تصرفها عن احتياج المحاصيل	2.46	82.0	مرتفعة	4
4- عدم إغلاق الآبار العشوائية غير المحكمة	1.83	61.0	متوسطة	6
5- عدم تطبيق نظم الري الحديثة	1.49	49.7	منخفضة	8
6- كثرة أعطال ماكينات الآبار الجوفية	1.75	58.3	متوسطة	7
7- نقص السولار اللازم لتشغيل ماكينات الري	1.48	49.3	منخفضة	9
8- السحب الجائر من الآبار الجوفية	2.68	89.3	مرتفعة	2
9- ارتفاع أسعار حفر الآبار الجوفية	2.89	96.3	مرتفعة	1
المتوسط العام	2.15	71.0	مرتفعة	-

ج- درجة وجود المعوقات الخاصة بالصرف الزراعي

لتحديد درجة وجود المعوقات الخاصة بالصرف الزراعي فقد تم سؤال المبحوثين عن عدد من البنود المتعلقة بمعوقات الصرف الزراعي ، كما هو موضح بالطريقة البحثية، وباستخدام مجموع قيم البنود التي تم الحصول عليها من استجابات المبحوثين على هذه البنود نحصل على درجة وجود معوقات بالصرف الزراعي ، وانحصرت درجات المعوقات لهذه البنود بين 5 درجات كحد أدنى و15 درجة كحد أقصى بمتوسط حسابي 9.270 درجة، وانحراف معياري 2.535 درجة ، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هي: معوقات منخفضة (أقل من 9 درجات)، ومعوقات متوسطة (من 9درجات – إلى أقل من 12 درجة)، ومعوقات مرتفعة (12 درجة فأكبر). وتوضح النتائج بالجدول (5) أن نحو 20.8% من المبحوثين يقعوا في درجة وجود معوقات الصرف الزراعي المنخفضة، و حوالي 34.7 % منهم يقعوا في درجة وجود معوقات الصرف الزراعي المتوسطة، ونحو 44.5% يقعوا في درجة وجود معوقات الصرف الزراعي المرتفعة، وتبين النتائج أن 79.2% كانوا من ذوى درجة وجود معوقات الصرف الزراعي المتوسطة والمرتفعة.

جدول (5) توزيع المبحوثين وفقاً لدرجة وجود معوقات الصرف الزراعي

البيان		
فئات المبحوثين وفقا لدرجة مع وجود وقات الصرف الزراعي	عدد	%
معوقات منخفضة (اقل من9 درجات)	38	20.8
معوقات متوسطة (من 9 درجات – إلى أقل من 12 درجة)	64	34.7
معوقات مرتفعة (12 درجة فأكثر)	82	44.5
المجموع	185	100

وللتعرف على درجات وجود معوقات الصرف الزراعي ، تم حساب متوسط درجات المعوقات لكل بند من البنود كما هو مبين بالجدول (6) وذلك عن طريق ضرب التكرارات في وزن العبارة ثم قسمة الناتج على مجموع العينة وتبين أن المتوسط العام لبنود معوقات الصرف الزراعي هو 2.05 درجة بنسبة 68.3%، ولقد أتضح أن أكثر المعوقات في هذا الخصوص هي: تحول الأرض الزراعية إلى سبخا ت ملحية بمتوسط 2.61درجة بنسبة 87% من الدرجة القصوى للمعوقات وهى (3 درجات)، عدم تطهير المصارف أدى لتمليح الأرض الزراعية بمتوسط 2.35 درجة بنسبة 78.3%، ثم تدهور المحاصيل بسبب انخفاض كفاءة شبكة الصرف الزراعي بمتوسط 1.49درجة بنسبة 49.7%، ويلي ذلك أن مياه الصرف الزراعي أدت لارتفاع منسوب الماء الأرضي بالتربة الزراعية بمتوسط 1.94 درجة بنسبة 64.7%، وأخيرا تجمع مياه الصرف في المواقع المنخفضة تكون بحيرات من المياه المالحة تضر بالبيئة الزراعية بمتوسط 1.88درجة بنسبة 62.7%.

جدول (6) المتوسطات والنسب المئوية لدرجة وجود معوقات الصرف الزراعي

البيان	متوسط درجات وجود معوقات الصرف الزراعي	%	درجة وجود المعوق	الترتيب
بنود معوقات الصرف الزراعي				
1- تحول الأرض الزراعية إلى سبخا ت ملحية	2.61	87.0	مرتفعة	1
2- عدم تطهير المصارف أدى لتمليح الأرض الزراعية	2.35	78.3	مرتفعة	2
3- تدهور المحاصيل بسبب انخفاض كفاءة شبكة الصرف الزراعي	1.49	49.7	منخفضة	5
4- مياه الصرف الزراعي أدت لارتفاع منسوب الماء الأرضي بالتربة الزراعية	1.94	64.7	متوسطة	3
5- تجمع مياه الصرف في المواقع المنخفضة يكون بحيرات من المياه المالحة تضر بالبيئة الزراعية	1.88	62.7	منخفضة	4
المتوسط العام	2.05	68.3	متوسطة	-

د. درجة وجود المعوقات الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية

لتحديد درجة وجود المعوقات الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية فقد تم سؤال المبحوثين عن عدد من البنود المتعلقة بمعوقات تسويق المنتجات الزراعية ، كما هو موضح بالطريقة البحثية، وباستخدام مجموع قيم البنود التي تم الحصول عليها من استجابات المبحوثين على هذه البنود نحصل على درجة وجود معوقات تسويق المنتجات الزراعية ، وانحصرت درجات المعوقات لهذه البنود بين 6 درجات كحد أدنى و18 درجة كحد أقصى بمتوسط حسابي 10.86درجة، وانحراف معياري 4.10 درجة ، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هي: معوقات منخفضة (أقل من 11 درجة)، ومعوقات متوسطة (من 11درجة – إلى أقل من 15 درجة)، ومعوقات مرتفعة (15 درجة فأكبر). وتوضح النتائج بالجدول (7) أن نحو 24% من المبحوثين يقعوا في درجة وجود معوقات تسويق المنتجات الزراعية المنخفضة، و حوالي 29.7 % منهم يقعوا في درجة وجود معوقات تسويق المنتجات الزراعية المتوسطة، ونحو 46.3% يقعوا في درجة وجود معوقات تسويق المنتجات الزراعية المرتفعة، وتبين النتائج أن 76% كانوا من ذوى درجة وجود معوقات تسويق المنتجات الزراعية المتوسطة والمرتفعة.

جدول (7) توزيع المبحوثين وفقاً لدرجة وجود معوقات تسويق المنتجات الزراعية

البيان		
فئات المبحوثين وفقا لدرجة وجود معوقات بتسويق المنتجات الزراعية	عدد	%
معوقات منخفضة (اقل من 11 درجة)	38	24.0
معوقات متوسطة (من 11 درجة – إلى أقل من 15 درجة)	64	29.7
معوقات مرتفعة (15 درجة فأكثر)	86	46.3
المجموع	185	100

وللتعرف على درجات وجود معوقات تسويق المنتجات الزراعية ، تم حساب متوسط درجات المعوقات لكل بند من البنود كما هو مبين بالجدول (8) وذلك عن طريق ضرب التكرارات في وزن العبارة ثم قسمة الناتج على مجموع العينة وتبين أن المتوسط العام لبنود بتسويق المنتجات الزراعية

هو 2.09 درجة بنسبة 69.7%، ولقد أتضح أن أكثر المعوقات في هذا الخصوص هي: انخفاض أسعار توريد المنتجات الزراعية بمتوسط 2.61درجة بنسبة 87% من الدرجة القصوى للمعوقات وهى (3 درجات)، و ارتفاع أسعار نقل الخدمات الزراعية بمتوسط 2.35 درجة بنسبة 78.3%، ثم بعد المسافات بين الوادي والمحافظات الأخرى بمتوسط 1.43درجة بنسبة 47.7%، ويلي ذلك عدم إنشاء أسواق مركزية لتسويق المنتجات الزراعية بمتوسط 1.74 درجة بنسبة 58%، ثم تحكم التجار في الزراع لتسويق منتجاتهم بمتوسط 1.82درجة بنسبة 60.6%،وأخيرا عدم وجود تنسيق بين بنك الائتمان الزراعي والزراع في تسويق منتجاتهم بمتوسط 2.33 بنسبة 77.7%.

جدول (8) المتوسطات والنسب المئوية لدرجة وجود معوقات تسويق المنتجات الزراعية

البيان بنود معوقات تسويق المنتجات الزراعية	متوسط درجة وجود معوقات تسويق المنتجات الزراعية	%	درجة وجود المعوق	الترتيب
1- انخفاض أسعار توريد المنتجات الزراعية	2.61	87.0	مرتفعة	1
2- ارتفاع أسعار نقل الخدمات الزراعية	2.35	78.3	مرتفعة	2
3- بعد المسافات بين الوادي والمحافظات الأخرى	1.43	47.7	منخفضة	6
4- عدم إنشاء أسواق مركزية لتسويق المنتجات الزراعية	1.74	58.0	متوسطة	4
5- تحكم التجار في الزراع لتسويق منتجاتهم	1.82	60.6	متوسطة	5
6- عدم وجود تنسيق بين بنك الائتمان الزراعي والزراع في تسويق منتجاتهم	2.33	77.7	مرتفعة	3
المتوسط العام	2.09	69.7	متوسطة	-

د-درجة وجود المعوقات الخاصة بالعمل الإرشادي الزراعي

لتحديد درجة وجود المعوقات الخاصة بالعمل الإرشادي الزراعي فقد تم سؤال المبحوثين عن عدد من البنود المتعلقة بمعوقات العمل الإرشادي الزراعي ، كما هو موضح بالطريقة البحثية، وباستخدام مجموع قيم البنود التي تم الحصول عليها من استجابات المبحوثين على هذه البنود نحصل على درجة وجود معوقات العمل الإرشادي الزراعي ، وانحصرت درجات المعوقات لهذه البنود بين 7 درجات كحد أدنى و 21 درجة كحد أقصى بمتوسط حسابي 12.426 درجة، وانحراف معياري 3.148 درجة ، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هي: معوقات منخفضة (أقل من13 درجة)، ومعوقات متوسطة (من 13 درجة – إلى أقل من 18 درجة)، ومعوقات مرتفعة (18 درجة فأكبر). وتوضح النتائج بالجدول (9) أن نحو 12.3% من المبحوثين يقعوا في درجة وجود معوقات العمل الإرشادي الزراعي المنخفضة، و حوالي 32.1 % منهم يقعوا في درجة وجود معوقات العمل الإرشادي الزراعي المتوسطة، ونحو 55.6% يقعوا في درجة وجود معوقات العمل الإرشادي الزراعي المرتفعة، وتبين النتائج أن 87.7% كانوا من ذوى درجة وجود معوقات العمل الإرشادي الزراعي المتوسطة والمرتفعة.

جدول (9) توزيع المبحوثين وفقاً لدرجة وجود معوقات العمل الإرشادي الزراعي

البيان فئات المبحوثين وفقا لدرجة وجود معوقات العمل الإرشادي الزراعي	عدد	%
معوقات منخفضة (اقل من 13 درجة)	23	12.3
معوقات متوسطة (من 13 درجة – إلى أقل من 18 درجة)	59	32.1
معوقات مرتفعة (18 درجة فأكثر)	103	55.6
المجموع	185	100

وللتعرف على درجات وجود معوقات العمل الإرشادي الزراعي ، تم حساب متوسط درجات المعوقات لكل بند من البنود كما هو مبين بالجدول (10) وذلك عن طريق ضرب التكرارات في وزن العبارة ثم قسمة الناتج على مجموع العينة وتبين أن المتوسط العام لبنود معوقات العمل الإرشادي الزراعي هو 2.09 درجة بنسبة 78%، ولقد أتضح أن أكثر المعوقات في هذا الخصوص هي: اتساع نطاق الأشراف للمرشد الزراعي بمتوسط 2.79درجة بنسبة 93% من الدرجة القصوى للمعوقات وهى (3 درجات)، ثم قلة عدد المرشدين الزراعيين بمتوسط 2.83 درجة بنسبة

94.3%، ثم زيادة عدد الزراع فى نطاق عمل المرشد الزراعي بمتوسط 2.45درجة بنسبة 81.7%، ويلي ذلك عدم توفير وسائل الانتقال للوصول للمزارعين بالقرى بمتوسط 2.01 درجة بنسبة 67%، ثم اقتصار المراكز الإرشادية على المدن بمتوسط 2.07درجة بنسبة 69%، ثم قلة المعينات الإرشادية لشرح التوصيات الإرشادية للزراع بمتوسط 1.48 درجة، 49.3%، وأخيرا عدم قيام وزارة الزراعة بتعيين مرشدين زراعيين بعد إحالة القدامى للمعاش بمتوسط 2.77بنسبة 92.3%.

جدول (10) المتوسطات والنسب المئوية لدرجة وجود معوقات العمل الإرشادي الزراعي

البيان بنود معوقات العمل الإرشادي الزراعي	متوسط درجات وجود معوقات تسويق المنتجات الزراعية	%	درجة وجود المعوق	الترتيب
1- اتساع نطاق الأشراف للمرشد الزراعى	2.79	93.0	مرتفعة	2
2- قلة عدد المرشدين الزراعيين	2.83	94.3	مرتفعة	1
3- زيادة عدد الزراع فى نطاق عمل المرشد الزراعي	2.45	81.7	مرتفعة	4
4- عدم توفير وسائل الانتقال للوصول للمزارعين بالقرى	2.01	67.0	متوسطة	6
5- اقتصار المراكز الإرشادية على المدن	2.07	69.0	متوسطة	5
6- قلة المعينات الإرشادية لشرح التوصيات الإرشادية للزراع	1.48	49.3	منخفضة	7
7- عدم قيام وزارة الزراعة بتعيين مرشدين زراعيين بعد إحالة القدامى للمعاش	2.77	92.3	مرتفعة	3
المتوسط العام	2.34	78.0	مرتفعة	-

الدرجة الكلية لوجود معوقات التنمية الزراعية: من خلال الأبعاد الخمسة السابقة تم الحصول على الدرجة الكلية لوجود معوقات التنمية الزراعية ، كما هو وارد بالطريقة البحثية، وقد انحصرت درجات وجود معوقات التنمية الزراعية بين 26 درجة كحد أدنى، و82 درجة كحد أقصى بمتوسط حسابي قدره 47.310درجة وانحراف معياري 12.722 درجة، وتم تقسيم أداء للمرشدين الزراعيين لثلاثة فئات هي: معوقات منخفضة (أقل من 46درجة)، ومعوقات متوسطة (من 46درجة – لأقل من65 درجة)، معوقات مرتفعة (65 درجة فأكثر) كما هو موضح بجدول (11) حي تبين النتائج أن 20.7% من المبحوثين يقعوا في درجة وجود المعوقات الكلية المنخفضةً، في حين كان 28.3% من المبحوثين يقعوا في درجة وجود المعوقات الكلية المتوسطة، وأن 51.0 % من المبحوثين يقعوا في درجة وجود المعوقات الكلية المرتفعة.

وتبين من هذه النتائج إلى أن 74.7% من المبحوثين من المبحوثين يقعوا في درجة وجود المعوقات المتوسطة والمرتفعة وهذا يشير إلى ضرورة تكثيف البرامج والأنشطة الإرشادية التي تحد من معوقات التنمية الزراعية، والعمل على توفير المرشدين الزراعيين وتدريبهم لتوصيل كل ما هو جديد والعمل على أقناع الزراع على تطبيقها كما يجب توفير الإمكانيات والوسائل المتطورة وزيادة البرامج التي يتم تنفيذها مع الزراع وضرورة العمل على رفع كفاءتهم وتقديم الحلول للمشاكل التي تواجههم حتى تمكنهم من التخلص من معوقات التنمية الزراعية بمحافظة الوادي الجديد .

جدول (11) توزيع المبحوثين وفقا للدرجة الكلية لوجود معوقات التنمية الزراعية

البيان فئات المبحوثين وفقا للدرجة الكلية لوجود معوقات التنمية الزراعية	عدد	%
معوقات منخفضة (اقل من 46 درجة)	38	20.7
معوقات متوسطة (من 46 درجة – إلى أقل من 65 درجة)	53	28.3
معوقات مرتفعة (65 درجة فأكثر)	94	51.0
المجموع	185	100

ثانياً: العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة وجود معوقات التنمية الزراعية

لاختبار هذه العلاقة تم صياغة الفرض البحثي التالي " توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وهى: السن، ودرجة تعليم المبحوث، ومساحة الحيازة الزراعية، عدد سنوات الخبرة في العمل المزرعى ، ودرجة الاتجاه نحو المستحدثات الزراعية، ودرجة القيادة ، ودرجة الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي، وبين درجة وجود معوقات التنمية الزراعية ".

ولاختبار هذا الفرض البحثي تم صياغة الفرض الإحصائي التالي" لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وهى: السن، ودرجة تعليم المبحوث، ومساحة الحيازة الزراعية، عدد سنوات الخبرة في العمل المزرعى ، ودرجة الاتجاه نحو المستحدثات الزراعية، ودرجة القيادة ، ودرجة الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي، وبين درجة وجود معوقات التنمية الزراعية "، ولاختبار هذه العلاقة تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون.

وتوضح بيانات جدول (12) وجود علاقة معنوية عند مستوى 0.01 بين : السن، ودرجة تعليم المبحوث، ودرجة القيادة، ودرجة الاتجاه نحو المستحدثات الزراعية، وبين درجة وجود معوقات التنمية الزراعية ، بينما كانت العلاقة معنوية عند مستوى 0.05 مع مساحة الحيازة الزراعية، وعدد سنوات الخبرة في العمل المزرعى ، ودرجة الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي، وبناءاً على هذه النتيجة يمكن رفض الفرض الإحصائي فيما يتعلق " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وهى: السن، ودرجة تعليم المبحوث، ومساحة الحيازة الزراعية، عدد سنوات الخبرة في العمل المزرعى ، ودرجة الاتجاه نحو المستحدثات الزراعية، ودرجة القيادة ، ودرجة الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي، وبين درجة وجود معوقات التنمية الزراعية " وقبول الفرض البديل. فيما يتعلق بوجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وهى: السن، ودرجة تعليم المبحوث، ومساحة الحيازة الزراعية، عدد سنوات الخبرة في العمل المزرعى ، ودرجة الاتجاه نحو المستحدثات الزراعية، ودرجة القيادة ، ودرجة الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي، وبين درجة وجود معوقات التنمية الزراعية.

جدول رقم (12) قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة وجود معوقات التنمية الزراعية

م	المتغيرات ا لمستقلة	قيم معامل الارتباط
1	**السن**	**0.286** **
2	**درجة تعليم المبحوث**	**0.305** **
3	**مساحة الحيازة الزراعية**	**0.173** *
4	**عدد سنوات الخبرة في العمل المزرعى**	**0.167** *
5	**درجة الاتجاه نحو المستحدثات الزراعية**	**0.221** **
6	**درجة القيادة**	**0.395** **
7	**درجة الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي**	**0.171** *

قيمة معامل الارتباط الجدولية عند د.ح = 183 ومستوى معنوية 0.01 = 0.210

قيمة معامل الارتباط الجدولية عند د.ح = 183 ومستوى معنوية 0.05 =0.164

ثالثاً : مقترحات المبحوثين للحد من معوقات التنمية الزراعية.

أظهرت النتائج المبينة بالجدول (13) المقترحات التي قدمها المبحوثين للحد من معوقات التنمية الزراعية وتبين أن أكثر المقترحات أهمية من قبل الزراع هي: ضرورة تبطين قنوات الري والصرف الزراعي ذكره 97.3%، ثم العمل على زيادة أعداد المرشدين الزراعيين وذكره 96.8% ، يليها ضرورة إنشاء جمعيات تعاونية لتسويق المنتجات الزراعية ذكره 94%، ثم الحد من حفر الآبار العشوائية غير المرخصة ذكره 90.8%، ويليه العمل على ترشيد استخدام الموارد المائية ذكره 90.3%، ثم توفير المعينات الإرشادية المناسبة لسهولة توصيل المعلومات للزراع ذكره 89.2%، والعمل على استخدام الطرق المستحدثة في تثبيت الكثبان الرملية ذكره 88.1%، ثم الحد من الاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية والمبيدات ذكره 85.4%، والربط بين التسويق الزراعي عن طريق بنك الائتمان الزراعي والمزارعين لحماية المزارعين من استغلال التجار ذكره 80.5%، ثم الحد من الزحف العمراني على حساب التوسع الزراعي ذكره 79.4%، ثم العمل على استخدام طرق الري الحديثة ذكره 78.4%، ثم إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بعد معالجتها في زراعة الأشجار الخشبية ذكره 75.1%، وأخيراً أنشاء أسواق دائمة لتصريف المنتجات الزراعية ذكره 72.9 %.

1	ضرورة تبطين قنوات الري والصرف الزراعي	181	97.3
2	العمل على استخدام الطرق المستحدثة في تثبيت الكثبان الرملية	163	88.1
3	العمل على استخدام طرق الري الحديثة	145	78.4
4	أنشاء أسواق دائمة لتصريف المنتجات الزراعية	135	72.9
5	الحد من الاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية والمبيدات	159	85.4
6	العمل على ترشيد استخدام الموارد المائية	167	90.3
7	الحد من الزحف العمراني على حساب التوسع الزراعي	147	**79.4**
8	إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بعد معالجتها في زراعة الأشجار الخشبية	139	**75.1**
9	ضرورة إنشاء جمعيات تعاونية لتسويق المنتجات الزراعية	174	**94.0**
10	الحد من حفر الآبار العشوائية غير المرخصة	168	**90.8**
11	الربط بين التسويق الزراعي عن طريق بنك الائتمان الزراعي والمزارعين لحماية المزارعين من استغلال التجار	149	**80.5**
12	العمل على زيادة أعداد المرشدين الزراعيين	179	**96.8**
13	توفير المعينات الإرشادية المناسبة لسهولة توصيل المعلومات للزراع	165	**89.2**

المراجع

1 – إقبال، السمالوطي (دكتور)، التخطيط الاجتماعي ، رؤى وقراءات، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، 2001

2– الكفرى ، مصطفى العبد الله (دكتور)، معوقات التنمية الزراعية بالوطن العربي، كية الاقتصاد، جامعة دمشق، .2013

3– المجلة الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المصرية حتى عام2107، العدد(494)، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، يناير.2000

4– الأمام، محمد السيد(دكتور)، المجتمع الريفي رؤية حول واقعة ومستقبلة، المكتبة العصرية، المنصورة ، 2006

5– جمعة، عبد السلام أحمد (دكتور)، إستراتيجية تنمية محاصيل الحبوب خلال الفترة من 2010 – 2030 مع التركيز على تنمية محصول القمح وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الجيزة، .2010

6– سليم ، فؤاد كمال الدين (دكتور) ،تجربة عملية في التدريب التحويلي للمرشدين الزراعيين في مجال تخطيط البرامج الإرشادية ،مؤتمر مستقبل العمل الإرشادي في ظل نظام السوق الحر وموقع التعاونيات الزراعية فيه ، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي ، مؤسسة فريدريش ناومان ، القاهرة ، 1995 .

7– عبد الحكيم، محمد صبحي، الأبعاد الاجتماعية والسكانية لتنمية جنوب الوادي، ندوة التنمية الزراعية لمنطقة جنوب الوادي . آفاق التخطيط وتحديات التنفيذ، مركز بحوث الصحراء، القاهرة، .1997

8– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالوادي الجديد، بيانات غير منشورة ،الخارجة 2015.

Agricultural Development Barriers at New Valley Governorate

Sayed Abd Elnaby Haikel* Hanan Saad El-Din Hamed* Amera Ahmed Ahmed Eid *
Desert Research Center*

Abstract

The study aimed to identify the existence degree of the agricultural development obstacles at New Valley governorate, determine the relationship between the existence degree of agricultural development obstacles and the studied independent variables and identify the respondents' suggestion to reduce the existence degree of the agricultural development obstacles. The study was conducted at the New Valley governorate on a random sample of 185 respondents. Data were collected by interviewing the selected respondents using a pre- tested questionnaire. Pearson's correlation coefficient, in addition to percentages, frequencies, arithmetic mean and standard deviation were utilized to analyze data.

The most important findings were:

- About 23.1% of respondents had a low degree of agricultural soil obstacles, 27.5% of them had a moderate degree and 49.4% of respondents had a high degree of agricultural soil obstacles.
- About 22.7% of respondents had a low degree of irrigation obstacles from underground water, 24.9% of them had a moderate degree and 52.4% of respondents had a high degree of irrigation obstacles from underground water.
- About 20.8% of respondents had a low degree of agricultural drainage obstacles, 34.7% of them had a moderate degree and 44.5% of respondents had a high degree of agricultural drainage obstacles.
- About 24.0% of respondents had a low degree of agricultural production marketing obstacles, 29.7% of them had a moderate degree and 46.3% of respondents had a high degree of agricultural production marketing obstacles.
- About 12.3% of respondents had a low degree of agricultural extension work obstacles, 32.1% of them had a moderate degree and 55.6% of respondents had a high degree of agricultural extension work obstacles.
- About 20.7% of respondents had a low degree of total obstacles, 28.3% of them had a moderate degree and 51.0% of respondents had a high degree of total obstacles.
- There were a significant relationship at the probability level of 0.01 between the existence degree of agricultural development obstacles and the following independent variables: age, education level, leadership degree and attitudes towards agricultural innovations. There were also a significant relationship at the probability level of 0.05 between the same dependent variable and: the size of agricultural possession, experience in farm work and attitudes towards agricultural extension.
- The most important suggestions to reduce the agricultural development obstacles were: lining the agricultural irrigation and drainage canals, increasing the number of agricultural extension agents, reduce the unlicensed indiscriminate drilling of wells, establishing a cooperative associations for agricultural production marketing and providing the appropriate extension aids to transfer the agricultural information to farmers.